



أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
 - التخصيم
 - التأجير التمويلي
 - التمويل متناهي الصغر
 - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

● صندوق النقد الدولي يشيد بوثيقة "سياسة ملكية الدولة" في مصر^١.

- أشادت رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي إلى مصر، "إيفانا هولار"، بتبني مصر لوثيقة "سياسة ملكية الدولة"، وأضافت أن تبني مصر سعر الصرف المرن من شأنه أن يعزز استقرار سوق الصرف والاحتياطي النقدي، وثمنت خطط مصر لزيادة الصادرات وبناء احتياطياتها النقدية وزيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل
- وتوقع صندوق النقد الدولي، تزايد نمو الاقتصاد المصري إلى ٤% خلال العام المالي الجاري ٢٠٢٣/٢٠٢٢، ثم ٥,٣% في العام المقبل، وصولاً إلى ٥,٧% في العام المالي التالي له، ثم ٥,٩% في ٢٠٢٥/٢٠٢٦.
- وأشار إلى إن البرنامج الذي توصل إليه مع مصر، يهدف إلى تعزيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص وخلق فرص عمل.
- توقع صندوق النقد في تقريره، أن يتراجع التضخم الأساسي، إلى ٧% بحلول السنة المالية ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥ وأن تسجل موازنة الدولة فائضاً بنسبة ٢,١% من إجمالي الناتج المحلي.

● صندوق النقد الدولي، الفائض من تخارج الدولة من الاستثمارات سيستخدم في خفض الدين العام^٢.

- أشارت "إيفانكا هولارد"، رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي لمصر، إلى إن برنامج مصر مع الصندوق هدفه إجراء إصلاح هيكلي يستطيع من خلاله القطاع الخاص أن يوفر وظائف للمصريين برواتب جيدة، ويعزز النمو الاحتوائي.
- وأشارت إلى أن من بين أهدافه أيضاً خفض الدين العام، وأن أحد السبل لذلك هو تعبئة الموارد وبينها الناتجة عن تخارج الدولة من الاستثمارات، مشيرة إلى أن الفائض من بيع تلك الأصول سيتم توجيهه لخفض الدين العام، بالتزامن مع تحقيق فوائض أولية بحسب المستهدف.
- أضافت أن البرنامج لم يغفل الجانب الاجتماعي، بل يحث على الانضباط المالي مع عدم تأثير ذلك على برامج الحماية الاجتماعية.
- وأوضحت إن مصر طالما اعتمدت على سعر صرف مُدار لكن ذلك لم يثبت أي جدوى في أي وقت من الأوقات، وإن سعر الصرف المرن سيمكنها من بناء الاحتياطيات النقدية.
- وتوقعت أن يعود التضخم، الذي يعد مشكلة عالمية، للمستويات المستهدفة في العام المالي ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥، وفي ذلك الصدد كان من الضروري تحسين أثر انتقال السياسة النقدية، وهو ما دفع البنك المركزي للتوقف عن دعم برامج التمويل المدعومة والتي بلغ حجم قروضها ٣٦١ مليار جنيه بنهاية سبتمبر الماضي، قبل أن يقرر البنك المركزي إيقاف مبادرة تمويل القطاع الصناعي والزراعي والعقاري، ويقرر مجلس الوزراء أن تتولى الوزارات المعنية ووزارة المالية تحمل تكلفة الدعم.
- وأضافت إن ذلك يؤدي إلى إيضاح الرؤية بشأن استخدام موارد الموازنة ويجعل استهداف التضخم أسهل للبنك المركزي.

● وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، البنوك المصرية قادرة على مواجهة تداعيات انخفاض الجنيه^٣.

- أشارت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، إلى إن نسب الاحتياطي الإلزامي للبنوك المصرية يمكن أن تصمد أمام المزيد من انخفاض قيمة الجنيه لأنها مدعومة بتدفقات داخلية سليمة لرأس مال، موضحة أن بنوك القطاع الخاص الكبيرة في وضع أفضل لتحمل انخفاض قيمة العملة من أكبر بنكين في القطاع العام، وهما البنك الأهلي المصري وبنك مصر، نظراً لارتفاع الاحتياطي الإلزامي الوقائي.

¹ <https://www.alborsaanews.com/2023/01/10/1619300>

² <https://alborsaanews.com/2023/01/10/1619319>

³ <https://followitc.news/%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A%D8%AA%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%88/>

- وأوضحت "فيتش" أن هناك ترقب للبنك المركزي المصري بشأن ما إذا كان سيسمح بتعديل سعر الصرف وأسعار الفائدة بشكل كافٍ لجذب تدفقات المحافظ الجديدة، مشيرةً إلى أن بعض البنوك المصرية تحافظ على المراكز المفتوحة للعمليات طويلة الأجل، والتي يمكن أن تؤدي إلى ضغط على نسب رأس المال بسبب تضخم الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (RWA).
- وتوقعت فيتش أن تقلص شهادات الإيداع بفائدة ٢٥% هوامش الفوائد الصافية للبنك الأهلي المصري وبنك مصر، بينما من المرجح أن تشهد بنوك القطاع الخاص مزيداً من تدفقات الودائع إلى الخارج، ومع ذلك، فإن العوائد على الأوراق المالية السيادية، التي زادت بأكثر من ٥٠٠ نقطة أساس في عام ٢٠٢٢، يجب أن تدعم صافي هوامش الفائدة لبنوك القطاع الخاص ومقاييس الربحية الإجمالية.
- **"ستاندرد أند بورز" مصر في الطريق الصحيح لتحرير سعر الصرف.**
- أشارت وكالة ستاندرد أند بورز جلوبال البحثية، إلى إن مصر في الطريق الصحيح للتعامل مع سعر الصرف مع تطور الأحداث، وأوضحت أن مبادلة مخاطر الائتمان لمصر انخفضت بعد إبرام مصر اتفاق مع صندوق النقد الدولي.
- **٤٠٠ مليار دولار قيمة حزم تحفيز دعم التعافي الاقتصادي العربي خلال ٣ سنوات.**
- أشار الدكتور/ عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، إلى إن التحسن النسبي في مستويات الطلب العالمي، وارتفاع معدلات نمو قطاعي النفط والغاز، إضافةً إلى الأثر الإيجابي لتنفيذ العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي والرؤى والاستراتيجيات المستقبلية التي تستهدف تعزيز مستويات التنويع الاقتصادي، وإصلاح بيئة الأعمال، وتشجيع دور القطاع الخاص، ودعم رأس المال البشري، وزيادة مستوى المرونة الاقتصادية في مواجهة الصدمات، مكّنت من تعزيز فرص التعافي خلال عام ٢٠٢٢.
- وأوضح أن قد بلغت حزم التحفيز التي تبنتها الحكومات العربية لدعم التعافي الاقتصادي، حوالي ٤٠٠ مليار دولار خلال الفترة ٢٠٢٠ – ٢٠٢٢.
- وأشار إلى أن صندوق النقد العربي قدر معدل النمو الاقتصادي في المنطقة العربية عام ٢٠٢٢ بنحو ٥,٤%، مقابل ٣,٥% في عام ٢٠٢١، فيما يتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي للدول العربية نحو ٤% في عام ٢٠٢٣.
- ونوه إلى أن سوق السندات والصكوك المستدامة شهد نمواً استجابةً للاهتمام المتزايد باعتبارات السياسة البيئية والاجتماعية وبأهداف التنمية المستدامة، ونتيجةً لذلك، زادت أحجام الديون المستدامة بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ بأكثر من الضعف، لتتجاوز ٢,٩ تريليون دولار، متوقعا أن يستمر هذا التوسع مع دخول جهات إصدار جديدة إلى السوق من أجل تلبية متطلبات الأهداف الاجتماعية والبيئية.
- وأكد أن الصدمات المتتالية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، أدت إلى تراكم الديون في معظم دول العالم، تحديداً، مع جائحة كورونا التي بدأت في عام ٢٠٢٠ وما تلاها من انكماش اقتصادي بسبب التطورات العالمية الراهنة التي دفعت معظم الدول العربية إلى تقييد سياساتها النقدية برفع أسعار الفائدة بسبب الضغوط التضخمية أو ارتباط العملة بالدولار الأمريكي، حيث تعرضت الدول العربية لضغوطات على صعيد المالية العامة وكان عليها مواجهة تحديات استقرار الاقتصاد والعمل على تعزيز القدرة على تحمل الديون.
- وأشار الدكتور/ عبد الرحمن بن عبد الله، إلى نتائج ورقة العمل المعدة من قبل الصندوق النقد العربي حول "تقييم استدامة الديون لمواجهة التعرض للصدمات"، التي أظهرت أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المقترضة ارتفعت من حوالي ٤٧,١% في عام ٢٠١٠ إلى نحو ١٠٨,٨% في عام ٢٠٢١ وفقاً لتقديرات صندوق النقد العربي، كما بيّنت ضرورة تحسين القدرة على تحمل أعباء الدين العام وتخصيص المزيد من الحيز المالي لنفقات التنمية الاجتماعية.
- وأشار أيضاً إلى أهمية الإصلاحات العالمية لضرائب الشركات، متطلعاً للتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول هذا الموضوع، من واقع خارطة التنفيذ والانعكاسات على الدول العربية، وتوجهات مجموعة العشرين في هذا الخصوص.

⁴ <https://www.alborsaanews.com/2023/01/11/1619693>

⁵ <https://www.alborsaanews.com/2023/01/19/1622932>

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

• الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تلقت رئيس ومؤسس مجموعة أداني الهندية لبحث سبل التعاون وسبل الاستثمار في مصر في القطاعات المختلفة⁶.

- التقت الدكتورة/هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بالملياردير غوتام أداني رئيس ومؤسس مجموعة أداني الهندية وذلك لبحث سبل التعاون وسبل الاستثمار في مصر في القطاعات المختلفة، وذلك خلال مشاركتها بأعمال المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس، وتناول الجانبان الحديث خلال الاجتماع حول فرص الاستثمار في العديد من القطاعات في مصر خاصة مشروعات الطاقة الخضراء والموانئ، وذلك تمهيداً لتوقيع مذكرة تفاهم بين الدولتين خلال الزيارة القادمة للهند، كما تطرق اللقاء لبحث فرص الشراكة مع صندوق مصر السيادي.
- وأشارت الدكتورة/ هالة السعيد، إلى إن مصر تعمل على تطوير الموانئ المصرية كافة تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية بجعل مصر مركزاً عالمياً للتجارة واللوجستيات، مؤكده حرص الدولة على تطوير الموانئ، بتدعيم الدور الحيوي للنقل البحري وخدمات الموانئ الملاحية واللوجستية في تنشيط حركة التجارة الدولية وانتقالات الأفراد، والرحلات السياحية، فضلاً عن مواصلة تفعيل برامج التحول الرقمي وميكنة كل الخدمات بالموانئ البحرية والبرية، وكذا خدمات المراكز اللوجستية والموانئ الجافة.
- وحول مشروعات الطاقة الخضراء أكدت السعيد أهمية التحول للاقتصاد الأخضر، أكدت الدكتورة/ هالة السعيد، أن الدولة المصرية تولي أهمية قصوى لقضايا تغير المناخ في إطار جهودها لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، بالالتزام والتوجه الجاد نحو الاقتصاد الأخضر، مشيرة إلى تبني مصر معايير الاستدامة البيئية إلى جانب التنسيق والتعاون مع القطاع الخاص لتبني تلك المعايير، فضلاً عن تنفيذ العديد من المشروعات في مختلف القطاعات أبرزها النقل النظيف وتحلية المياه والطاقة الجديدة والمتجددة.
- وأشارت إلى أن العديد من التقديرات توضح أن مصر ستكون من أسرع اقتصاديات المنطقة في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة خلال العشر سنوات القادمة، موضحة دراسة مصر لإطلاق حزمة من الحوافز لتعزيز الاستثمار الخاص في مجالات الاقتصاد الأخضر، مشيرة إلى التركيز على القطاعات ذات الأولوية إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، والنقل المستدام، والمشروعات عالية الكفاءة في استهلاك الطاقة.
- وأوضحت الدكتورة/ هالة السعيد، أن تم إنشاء صندوق مصر السيادي كأحد الآليات لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي، حيث يمثل الشريك الأمثل للقطاع الخاص، موضحة أنه يوفر فرصاً واعدة للاستثمار المشترك في العديد من القطاعات التنموية، فضلاً عن نجاحه في عقد العديد من الشراكات الاستثمارية المحلية والدولية في العديد من المجالات.
- وشهدت زيارة الدكتورة/ هالة السعيد، إلى دافوس بسويسرا عقد عدة لقاءات ثنائية مع وزراء دوليين وكذا رؤساء تنفيذيين لشركات ومؤسسات كبرى لبحث فرص جذب الاستثمارات لمصر وتعزيز التعاون بين الحكومات المختلفة وكذا مشاركة القطاع الخاص الدولي.

• الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تلقت وزير الدولة بالمستشارية الاتحادية الألمانية⁷.

- التقت الدكتورة/هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بالدكتور يورج كوكيز وزير الدولة بالمستشارية الاتحادية الألمانية وذلك لبحث سبل التعاون في مجالات الاقتصاد والبنية التحتية والطاقة والهيدروجين الأخضر، وذلك خلال مشاركتها بأعمال المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس.
- وتتضمن الاجتماع تبادل الرؤى فيما يخص الظروف الاقتصادية العالمية وكذا بحث سبل دعم ألمانيا للسياحة في مصر استناداً إلى تجربتها الناجحة قبل فترة الأزمات العالمية، كما ناقش الطرفان سبل التعاون في ظل الظروف التي يمر بها العالم الآن.
- وأشار الدكتور/ هالة السعيد، إلى حاجة العالم الملحة للتحول إلى الاقتصاد الأخضر والاتجاه إلى الطاقة المتجددة مؤكده اهتمام مصر بقضايا تغير المناخ في إطار جهودها لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، لافتة إلى قيام مصر بإطلاق معايير الاستدامة البيئية وإطلاق السندات الخضراء لتصبح أول دولة أفريقية تطلقها، فضلاً عن اتجاه الدولة من خلال الصندوق السيادي للاستثمار في عدد من المشروعات في مختلف القطاعات أبرزها الهيدروجين الأخضر، النقل النظيف وتحلية المياه والطاقة الجديدة والمتجددة، والمشروعات في القطاعات ذات الأولوية كإنتاج الهيدروجين الأخضر، والنقل المستدام، والمشروعات عالية الكفاءة في استهلاك الطاقة.
- وأشارت كذلك إلى جهود الدولة في مجال السياحة كأحد المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية، مشيرة إلى سعي

⁶ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=3663&lang=ar>

⁷ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=3666&lang=ar>

الدولة لزيادة عدد السائحين بشكل كبير وإيراداتهم إلى مستويات غير مسبوقة، المستويات التي تستحقها دولة ك مصر.

• **الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية يستهدف رفع كفاءة سوق العمل⁸.**

- أشارت الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى إن من الأولويات الرئيسية للدولة؛ تحسين قابلية التوظيف من خلال تطوير شامل لسوق العمل، مشيرة إلى أن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية يستهدف رفع كفاءة سوق العمل وتعزيز مرونته وفاعليته، وتطوير منظومة التعليم، وهو ما يرتبط بدور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك خلال اجتماعها مع السيد الدكتور وزير التعليم العالي والبحث العلمي.
- واستعرضت الدكتورة/ هالة السعيد، أهم الملفات التي تعمل عليها الوزارة، مشيرة إلى أهمية ملف التعليم الذي يشهد في المرحلة الحالية تطوراً كبيراً في التوجه نحو إنشاء المزيد من الجامعات الحكومية والخاصة والأهلية والتكنولوجية، فضلاً عن عدد من الأفرع لجامعات دولية، والتي تضم برامج تتفق مع توجهات سوق العمل بالداخل والخارج.
- وأشادت بالرؤية الاستراتيجية المستقبلية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مشيرة إلى أوجه التعاون بين وزارة التخطيط والجامعات في مجال تدريب وتأهيل الشباب، وإلى مبادرة “شباب من أجل التنمية” التي تهدف إلى رفع وعي الشباب الجامعي بمبادئ وأهداف التنمية البشرية والمستدامة وربطها بالسياسات العامة والمشروعات التنموية للدولة، ومشروع “رواد ٢٠٣٠” الذي يهدف إلى تدريب الشباب على فكر ريادة الأعمال، ومبادرة “كن سفيراً” لنشر فكر التنمية المستدامة، والتي تأتي جميعها في إطار دعم الشباب والإيمان بتنمية قدراتهم.
- كما أشارت إلى جائزة مصر للتميز الحكومي والتي تضم فئة خاصة بالكليات الحكومية، والمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية التي تهدف إلى نشر الوعي المجتمعي حول تحديات تغير المناخ وإدماج كافة أطراف المجتمع بما فيهم الشباب في إيجاد حلول لتحديات التغيرات البيئية.
- وأكدت الدكتورة/ هالة السعيد، أن من الأولويات الرئيسية للدولة؛ تحسين قابلية التوظيف من خلال تطوير شامل لسوق العمل، مشيرة إلى أن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية يستهدف رفع كفاءة سوق العمل وتعزيز مرونته وفاعليته، وتطوير منظومة التعليم، وهو ما يرتبط بدور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- استعرض الدكتور/ أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، رؤية الوزارة نحو مسار التنمية الشاملة، مشيراً إلى أن الرؤية تركز على سبعة محاور رئيسية، وهي: التكامل، التخصصات المتداخلة، الاتصال، المشاركة الفعالة، الاستدامة، المرجعية الدولية، والريادة والإبداع، مؤكداً أن الرؤية تركز على تحقيق الدور الفاعل لوزارة التعليم العالي في دعم التنمية بمختلف المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والعمرانية، والبيئية، تحقيقاً لاستراتيجية مصر للتنمية المستدامة “رؤية مصر ٢٠٣٠”.
- وأضاف أن هذه الرؤية تستهدف إيجاد جيل رابع من الجامعات، حيث تبدأ بتحقيق التكامل لتعمل عناصر المنظومة بصورة تكاملية تحقق سد الفجوة بين البرامج التعليمية والاحتياجات الواقعية لكل إقليم، وبالأخص الأنشطة الاقتصادية التي يتميز بها.
- كما تتضمن محاور الرؤية السعي لبناء التخصصات المتداخلة، بحيث تنقسم الكليات إلى مجموعة من القطاعات المتجانسة، لافتاً إلى أن النظرة المستقبلية لسوق العمل تشير إلى أنه قد يشهد سيطرة لعدد من المجالات الرئيسية، بما يجعل هناك احتياجاً لمجالات تخصصية متداخلة، تسهم في إيجاد خريج قادر على مواجهة تحديات العصر والتعامل معها بشكل إبداعي مبتكر.
- وأوضح الدكتور/ أيمن عاشور، أن المجالات التخصصية القادمة تتضمن: مجال الروبوتات، والذكاء الصناعي، والطب الجينومي، والبيانات الضخمة، والتشغيل الآلي، وإنترنت الأشياء، والنقل الذاتي، والاقتصاد الرقمي، وعلوم قطاع الفضاء، وقطاع الطاقة النووية، وغيرها، مشيراً إلى أن محاور رؤية الوزارة تتضمن كذلك تحقيق وظيفة الاتصال بين عناصر المنظومة التعليمية على عدة مستويات، سواء الارتباط بمجالات سوق العمل، وكذا التعاون الدولي، مع تطوير الكيانات المؤسسية داخل الجامعات، بما يحقق مشاركة أكبر في أطر البحث العلمي والتعاون بين الجامعات.
- وأكد أن محاور رؤية الوزارة تتضمن أيضاً تحقيق “المشاركة الفعالة” في المجتمع ليكون للتعليم دور فاعل في المشروعات على أرض الواقع، هذا بالإضافة إلى هدف “الاستدامة” للوصول لأقصى استفادة من الموارد، مع دعم التعاون والتواصل مع الجهات الدولية، من خلال “المرجعية الدولية”، وخلق منظومة تنافسية لقياس معدلات أداء الجامعات المصرية وربطها بخطط التنمية المحلية، لافتاً إلى أن الرؤية تستهدف الوصول إلى “الريادة والإبداع” بإيجاد منظومة تنمي الإبداع وتربطه بالمجتمع، وتشجع الشباب على الابتكار.
- واستعرض الدكتور/ أيمن عاشور الوضع الراهن والتوقع الطلابي للملتحقين بمؤسسات التعليم العالي على

⁸ <https://www.alborsaanews.com/2023/01/15/1620795>

مستوي الجمهورية، لافتاً إلى أن نسبة التحاق الطلاب بمؤسسات التعليم العالي خلال عام ٢٠٢٠ بلغت ٣٧%، وتستهدف رؤية الوزارة أن تزيد نسبة الالتحاق لتصل إلى النسب العالمية في المستقبل، مستعرضاً المقترحات الخاصة بتطوير الهيكل التنظيمي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي، وكذا الجهود المتعلقة بإعداد كوادر من أعضاء هيئة التدريس قادرة على مواكبة وتحقيق مستهدفات رؤية الوزارة المستقبلية، وذلك من خلال تنفيذ العديد من البرامج التدريبية.

وفيما يخص المسار التعليمي والمهني بين وزارتي التعليم العالي، والتربية والتعليم والتعليم الفني، أكد الدكتور أيمن عاشور على التنسيق التام والكامل بين الوزارتين؛ بهدف تطوير المنظومة الحالية بحيث تضمن للطلاب الالتحاق بمجالات التعليم التي تتناسب مع قدراته ومهاراته.

• **الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تشارك بماندة مستديرة حول الاجراءات المبكرة والتمويل المستدام للوقاية من الأمراض غير المعدية، خلال مشاركتها بأعمال النسخة الـ ٥٣ للمنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس^٩.**

شاركت الدكتورة/ هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بالماندة المستديرة التي تم عقدها بالتعاون بين استرازينيكا وفورين بوليسي بعنوان " الاجراءات المبكرة والتمويل المستدام للوقاية من الأمراض غير المعدية"، والمنعقدة خلال فعاليات النسخة الـ ٥٣ للمنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس السويسرية بمشاركة ٥٢ رئيس دولة وحكومة.

وأكدت الدكتورة/ هالة السعيد، أهمية وجود نظام رعاية صحية قوي ومتقدم باعتباره حجر الأساس لمجتمع واقتصاد مرن، متابعه أنه خلال جائحة كورونا، استطاعت مرونة أنظمة الرعاية الصحية إحداث فارق كبير بين مستويات العدوى وعدد الوفيات عبر الدول وداخلها، موضحة أن الدول التي اتخذت اجراءات مبكرة، وتمتعت بإمدادات طبية كافية مع تقديم علاج فعال في المستشفيات كانت أكثر نجاحاً في تحمل الأزمة الصحية وتقليل تداعياتها الاقتصادية.

وأضافت أن الوباء كشف ضرورة إعطاء الأولوية للابتكار الرقمي واستخدام البيانات والاتصالات وإعادة بناء مهارات القوى العاملة عند وضع الخطط الاستثمارية، مشيرة كذلك إلى التركيز على أهمية الاستثمار في الرعاية الصحية الوقائية خلال تفشي Covid-19.

وأشارت الدكتورة/ هالة السعيد، إلى تقرير استرازينيكا وفورين بوليسي والذي استعرض التكلفة الصحية والاقتصادية للأمراض غير المعدية، مؤكده أن الاستثمار في الرعاية الصحية الوقائية يمكن أن يوفر الكثير من التكاليف، لافتته إلى ضرورة اتباع العديد من المسارات لتمكين التدخلات المبكرة في اكتشاف الأمراض غير المعدية وعلاجها.

وأكدت أهمية ما جاء بتقرير استرازينيكا من حيث رفع مستوى الوعي بالمرض، وتغطية الأسباب المحتملة للمرض، والأعراض والعلاجات، مشيرة إلى التجربة المصرية التي أكدت على أهمية إطلاق حملات صحية على أرض الواقع، لافتته إلى إطلاق مصر حملة لـ ٧٠ مليون مواطن، متابعه أن الحملة نتج عنها علاج ٢,٢ مليون مواطن مصاب بالتهاب الكبد الوبائي سي، وتشخيص وعلاج ما يقرب من ١٠ مليون مواطن يعانون من الأمراض غير المعدية، موضحة أن سيارات الرعاية الصحية كانت تنتقل في جميع أنحاء البلاد، ذلك مصحوباً بحملة إعلامية قوية.

وأشارت الدكتورة/ هالة السعيد، كذلك إلى مبادرة الكشف المبكر عن سرطان الثدي وعلاجه، موضحة أن الحملة تم تنفيذها على ثلاث مراحل لاختبار ٢٨ مليون امرأة وتقديم العلاج المجاني.

وأشارت أيضاً إلى ضرورة معالجة التحيزات المعرفية التي تحول دون الالتزام بالأدوية أو البحث عن الطب الوقائي، موضحة أن العديد من الدراسات أشارت إلى أن ٥٠% من المرضى لا يلتزمون بالأدوية كما هو موصوف، مما الأمر الذي ينتج عنه الحاجة المتزايدة للخدمات الطبية باهظة الثمن، مما يزيد من تكاليف الرعاية الصحية الإجمالية.

وحول الاستثمار في الابتكارات الرقمية ودمجها في تقديم الرعاية الصحية، أوضحت الدكتورة/ هالة السعيد، أنه سيؤدي إلى إحداث ثورة في توليد البيانات والاحتفاظ، مؤكده أهمية الجهد المستمر لرقمنة السجلات الصحية، متابعه أن الاتصال السريع للبيانات الدقيقة سيسهم في تقليل الأخطاء الطبية وتجنب المضاعفات الصحية وبالتالي التكلفة، متابعه أن هذا ما سعت مصر إلى تحقيقه بالفعل من خلال الكم الهائل من البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الحملات الطبية، إلى جانب القيام بدمج تلك البيانات في مشروعات جديدة مثل مشروع تنمية الأسرة.

وأضافت أن المنصات الرقمية تُستخدم الآن لتقديم خدمات صحية، ومتابعة المرضى بشكل أكثر فعالية، وإرسال رسائل تذكير للمرضى بتناول أدويتهم في الوقت المحدد، موضحة أن الكثير من تلك الابتكارات يتم إنتاجها من قبل الشركات الناشئة والمبادرات الريادية، مشددة على ضرورة إيجاد طرق مختلفة لدعم ريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا الصحية، وكذلك إيجاد طرق لمواصلة العروض المبتكرة ودمجها في الأنظمة الصحية الوطنية.

⁹ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=3667&lang=ar>

وفيما يتعلق بواضعي السياسات، أوضحت الدكتورة/ هالة السعيد، أن تطوير قدرات التقييم والقياس، سيسمح لصانعي القرار بموازنة تكاليف وفوائد الاستثمار في الرعاية الصحية الوقائية، مؤكداً ضرورة عدم إغفال الأسباب الأساسية التي يمكن أن تزيد من مخاطر الأمراض غير المعدية، موضحة أن التدهور البيئي، وتغير المناخ يمثل أحد العوامل.

وأشارت إلى عدد من مبادرات الرعاية الصحية الأخرى في مصر، مشيرة إلى مشروع بلازما الدم والذي يهدف إلى ضمان توافر العلاج للعديد من الأمراض المزمنة ومنها أمراض الكبد والكلى، موضحة أن خدمات جمع البلازما متوفر في ستة مراكز في خمس محافظات مصرية، إلى جانب مبادرة القضاء على قوائم الانتظار في المستشفيات، فضلاً عن مشروع تنمية الأسرة، والذي يهدف إلى تعزيز صحة المرأة والطفل من خلال التركيز على رفع مستوى الصحة الإنجابية وتعزيز تقديم الخدمات، إلى جانب توافر المستحضرات الصيدلانية والتطعيمات للمنفعة العامة.

كما لفتت الدكتورة/ هالة السعيد، إلى مبادرة الكشف المبكر عن فقر الدم والسمنة والتقرم لطلاب المرحلة الابتدائية، ومبادرة نور الحياة لمكافحة ضعف البصر والعمى من خلال التشخيص والعلاج المبكر، وتابعت أنه تم وضع خطة لفحص ٥ ملايين طالب في المرحلة الابتدائية و ٢ مليون من المواطنين الأكثر ضعفاً، مع توفير مليون نظارة طبية، وإجراء ٢٥٠ ألف عملية جراحية للعيون، فضلاً عن مبادرة علاج ضعف السمع، حيث تم فحص أكثر من مليون طفل حديث الولادة خلال المبادرة الرئاسية للكشف المبكر عن ضعف السمع منذ إطلاقها في عام ٢٠١٩.

وأشارت أيضاً إلى استجابة مصر السريعة لجائحة كوفيد ١٩، موضحة أن الحكومة المصرية أدخلت عدداً من السياسات كاستجابة سريعة لتفشي الجائحة، فضلاً عن زيادة ميزانية الصحة في العام المالي ٢٠٢٠ بنسبة ١٠٠٪، إلى جانب تخصيص مبلغ كبير لتأمين الخدمات الطبية كافة، مع تجهيز مستشفيات العزل بواقع حوالي ٣٨٩ مستشفى، بالإضافة إلى زيادة بدل العدوى للأطباء والطواقم التمريضي بنسبة ٧٥٪، مع تخصيص تمويل طارئ لدعم المبادرات المختلفة من قبل وزارة الصحة.

● السيد الدكتور/ مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء: ارتفاع صادرات مصر في ٢٠٢٢ إلى ٥٣,٨ مليار دولار^{١٠}.

أشار السيد الدكتور/ مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، إلى إن صادرات مصر في ٢٠٢٢ ارتفعت لـ ٥٣,٨ مليار دولار، مقارنة بـ ٤٥ مليار دولار العام الماضي، وإن الواردات غير البترولية سجلت ٨٠ مليار دولار.

وأعلن أن الحكومة ستبدأ تطبيق مبادرة دعم الصناعة والزراعة بداية من الأسبوع المقبل، وأضاف أنه وجه وزراء الزراعة والتموين والري لدعم السلع الإستراتيجية للمنتجات المتعلقة بزيوت الطعام.

وأضاف أنه في ضوء توجيهات رئيس الجمهورية بدعم الفلاح تم إقرار حافز توريد إضافي ٢٥٠ جنيهاً، ليصل لـ ١٢٥٠ جنيهاً لسعر أردب القمح.

● ١٥٠ مليار جنيه لدعم القطاعات الإنتاجية والصناعة والزراعة^{١١}.

وافقت رئاسة مجلس الوزراء على الإطار العام للمبادرة الجديدة لدعم القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة)، والتي تتضمن دعم القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة)، سيتم توفير ما قيمته نحو ١٥٠ مليار جنيه، منها ما يقرب من ١٤٠ مليار جنيه لتمويل عمليات رأس المال العامل، ونحو ١٠ مليارات جنيه لتمويل شراء السلع الرأسمالية، والمدة المقترحة للمبادرة هي خمس سنوات تبدأ فور الموافقة عليها من مجلس الوزراء.

ويتم تحديد حجم الائتمان المتاح لكل شركة في ضوء حجم أعمالها والقواعد المصرفية المنظمة، وعلى ألا يتجاوز الحد الأقصى المستخدم المسموح به لكل شركة مبلغ الـ ٧٥ مليون جنيه، ونحو ١٥٠٪ من الحد الأقصى للعملاء المرتبطين، شريطة أن تكون معاملات كل شركة مع بنكين بحد أقصى من البنوك المشاركة بالمبادرة، وتتحمل الشركات المنضمة للمبادرة سعر فائدة مخفض يبلغ ١١% على أن تتحمل وزارة المالية الفرق في سعر الفائدة.

ويحظر على أي عميل أن يقوم باستخدام أي من الائتمان المتاح له تحت هذه المبادرة في سداد أي مديونيات أخرى مستحقة عليه في تاريخ العمل بهذه المبادرة أو أثناء تنفيذها للقطاع المصرفي، على أن يتم وضع الآليات التنفيذية للمبادرة بالتنسيق بين وزارة المالية وكل من البنك المركزي المصري، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وغير ذلك من الأطراف المعنية.

¹⁰ <https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1202816.html>

¹¹ <https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1202775.html>

ثالثاً: النشاط المالي

التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستطيع حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

التأجير التمويلي

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فورا على حسيبة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ٢٠١٢:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمًا قانونياً متكاملًا بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الرغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات، ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- **صندوق مصر السيادي واتصالات مصر يطلقان شركة إرادة لتمويل المشروعات الصغيرة^{١٢}.**
- أطلق صندوق مصر السيادي بالشراكة مع اتصالات مصر شركة جديدة متخصصة في مجال التكنولوجيا المالية، تحت اسم "إرادة لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر".
- وتقدم الشركة خدمات التمويل لهذا القطاع المهم. وتتماشى هذه الخطوة مع توجه الدولة المصرية لإتاحة المزيد من فرص العمل أمام الشباب وأصحاب المشروعات للحصول على التمويل اللازم لهم، بما يسهم في تحقيق استراتيجية الدولة للشمول المالي لدعم النمو الاقتصادي تماشياً مع رؤية مصر ٢٠٣٠.
- وأشارت الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة صندوق مصر السيادي- إلى إن إطلاق الشركة يأتي ضمن توجهات الدولة لتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لخلق فرص عمل أمام الشباب وتوفير سبل النمو في أعمالهم. وأكدت أن توفير التمويل عبر التكنولوجيا المالية سيسهل عملية الوصول لأكثر عدد ممكن من المستفيدين ويدعم توجه الدولة نحو الرقمنة والشمول المالي وتحقيق التحول الرقمي في كافة القطاعات، والوصول إلى أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الأممية وخاصة هدفي ٥ (المساواة بين الجنسين) و ٨ (العمل اللائق والنمو الاقتصادي).
- وأشار الأستاذ/ أيمن سليمان- الرئيس التنفيذي لصندوق مصر السيادي -إلى إن إطلاق "إرادة" تم عبر صندوق مصر الفرعي للخدمات المالية والتحول الرقمي التابع لصندوق مصر السيادي بالشراكة مع اتصالات مصر وعمرو أبو العزم، الأمر الذي سيحقق أكبر استفادة ممكنة من خبرات الشركاء بما يتواءم مع استراتيجية الصندوق. وأضاف أن وجود اتصالات مصر كشريك استثماري في "إرادة" يتيح وصول خدمات متعددة بشكل سريع عبر التكنولوجيا المالية طبقاً لاحتياجات ونوعية العملاء.
- وذكر أن مصر تمتلك كل المقومات لإطلاق الاقتصاد الرقمي بشكل فوري وفقاً لرؤية الصندوق الفرعي القائمة على دعم الدولة في التحول الرقمي لتحقيق العائد المادي والتنموي في كافة القطاعات وعلى رأسها قطاع

12

[http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

13

<https://www.youm7.com/story/2023/1/16/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%89-%D9%88%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%8A%D8%B7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A5%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA/6050359>

التكنولوجيا المالية، والمساهمة في تطوير التكنولوجيا المصرفية، وتقديم خدمات مالية غير مصرفية مبتكرة داعمة لتحفيز النمو الاقتصادي وتسريع عملية التحول بالشراكة مع مستثمرين متخصصين.

- وأعرب المهندس/ حازم متولي، الرئيس التنفيذي بشركة اتصالات مصر عن سعادته بإطلاق شركة «إرادة» بالشراكة مع صندوق مصر السيادي، مشيراً إلى أنها ستدار عبر مجلس إدارة مستقل.
- أضاف أن اتصالات مصر التي بلغت استثماراتها في السوق المصري على مدار ١٥ عاماً أكثر من ٧٠ مليار جنيه تسعى لتقديم القروض للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر التي تستهدف الحصول على تمويلات لتسيير أعمالها في السوق المصري عبر "إرادة" والتي هي نتاج شراكة متميزة مع صندوق مصر السيادي ومجموعة من الخبرات الكبيرة في مجال التمويلات غير المصرفية.
- وذكر المهندس/ حازم متولي، أن اتصالات مصر تهدف إلى تعزيز بيئة الأعمال وترسيخ آليات الشمول المالي لدعم النمو الاقتصادي تماشياً مع رؤية مصر ٢٠٣٠، كما تتواءم مع سياسة المجموعة الأم وشركاتها التابعة القائمة على التوسعات في الأسواق الخارجية مما يعزز حضور المجموعة التي تنتشر خدماتها اليوم في ١٦ دولة حول العالم وخطتها الطموحة للتحول لشركة تكنولوجيا متكاملة.
- وأشار الأستاذ/ عمرو أبو العزم -الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة إرادة- إلى إن الشركة تتعاون مع البنوك والشركات الكبرى وأصحاب المشروعات لتوفير التمويل الصغير والمتناهي الصغر عبر الفكر المتطور والطاقت الشابا والتكنولوجيا المالية التي سوف تسهم في توفير فرص عمل على نطاق واسع للشباب. كما ذكر أبو العزم أن الشركة حصلت على الترخيص النهائي لمزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر من الهيئة العامة للرقابة المالية وتم تحقيق ذلك في وقت قياسي.

● ٣٦,٥ مليار جنيه أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر حتى أكتوبر^{١٤}.

- أشارت الهيئة العامة للرقابة المالية، إلى أن قد ارتفعت أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلى ٣٦,٤٦ مليار جنيه في شهر أكتوبر من عام ٢٠٢٢ مقابل ٢٥,٠١ مليار جنيه خلال الشهر المماثل من عام ٢٠٢١، وبلغ عدد مستفيدين من النشاط ٣,٩١ مليون مستفيد مقارنةً بعدد ٣,٤٢ مليون مستفيد خلال فترة المقارنة.
- وتستهدف الهيئة العامة للرقابة المالية، مضاعفة حجم التمويل متناهي الصغر من ٢٧ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢١ إلى ٥٠ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٦ باستراتيجية الهيئة خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٢٦)، الاستمرار في توسيع قاعدة التمويل متناهي الصغر، ومضاعفة عدد المستفيدين من حوالي ٣,٥ مليون مستفيد ليصل إلى ٤,٥ مليون مستفيد بحلول عام ٢٠٢٦.
- وتعتمد الهيئة العامة للرقابة المالية، تحقيق هذا الهدف من خلال إطلاق مبادرة تنشيط تمويل سلاسل القيمة في القطاع الزراعي متناهي الصغر، وتحفيز المزارعين على المشاركة في مجموعات التسويق محاصيلهم العظيم العائد، مع العمل على تعزيز التكامل مع الخدمات المالية الأخرى اللازمة مثل التغطيات التأمينية متناهية الصغر، والتي ستدعم فعالية تلك المبادرة، كما تعزز الهيئة تبني مبادرات مع الجهات المعنية لدعم وتطوير مؤسسات الفئة (ج).

¹⁴ <https://www.youm7.com/story/2023/1/17/36-5-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D8%A3%D8%B1%D8%B5%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%A9/6052303>

الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:



تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع



تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

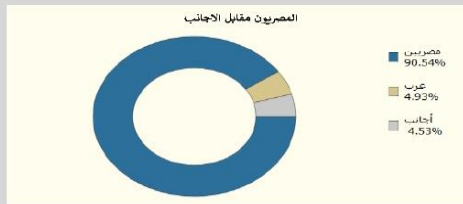
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر ٣٠ سهماً مقيداً بالبورصة المصرية ارتفاعاً بنسبة ٠,٤٩% في نهاية تعاملات اليوم الخميس ١٩ يناير ٢٠٢٣، مقارنةً بانخفاض بنسبة ٠,٠٦% في بداية الأسبوع. وانخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس ٧٠ الذي يضم ٧٠ شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة ٠,٧٧% مقارنةً بارتفاع بنسبة ١,١٨% في بداية الأسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك ارتفاعاً اليوم الخميس بنسبة ١,٢٩% مقارنةً بانخفاض بنسبة ٠,٥٧% في بداية الأسبوع، كما انخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة ٠,٦٨% مقارنةً بارتفاع بنسبة ٠,٧٧% في بداية الأسبوع.



فئات المستثمرين



رابعاً: انفوجراف

▪ **انفوجراف (1) يوضح تقرير وزارة البترول والثروة المعدنية والتي تشير إلى زيادة في قيمة صادرات الغاز الطبيعي المسال المصري بنسبة 171% خلال 2022:**

171% زيادة في قيمة صادرات الغاز الطبيعي المسال المصري خلال 2022



قيمة صادرات الغاز المسال:
(بالمليار دولار)



صادرات الغاز المسال:
(مليون طن)



1.1 مليون وحدة سكنية تم توصيل الغاز الطبيعي إليها.



125 محطة جديدة لتمويل السيارات بالغاز الطبيعي تم تشغيلها خلال 2022.



تحويل 77 ألف سيارة للعمل بالغاز الطبيعي خلال 2022.



بدء مد شبكات الغاز في 700 قرية بمبادرة حياة كريمة.



تابعونا على المنصات الرسمية

WWW.IDSC.GOV.EG



المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية، ديسمبر 2022